نحو تعزيز أداء مصر فى مؤشرات الحوكمة

تمثل الحوكمة حجر الأساس لعملية التنمية، حيث تتضمن المبادئ المتعلقة بالشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والعدالة، وسيادة القانون، والتى فى حال تطبيقها تمهد الطريق أمام تحقيق التنمية الشاملة، وتولى الأجندة الدولية للتنمية اهتماماً خاصاً بالحوكمة، حيث تضمنت الأهداف الأممية للتنمية المستدامة الهدف السادس عشر والخاص «بالسلام والعدل والمؤسسات القوية»، والذى يعكس أهمية الحوكمة وكفاءة المؤسسات فى تحقيق التنمية المستدامة.

د. خالد زكريا أمين
أستاذ السياسات العامة والإدارة الحكومية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

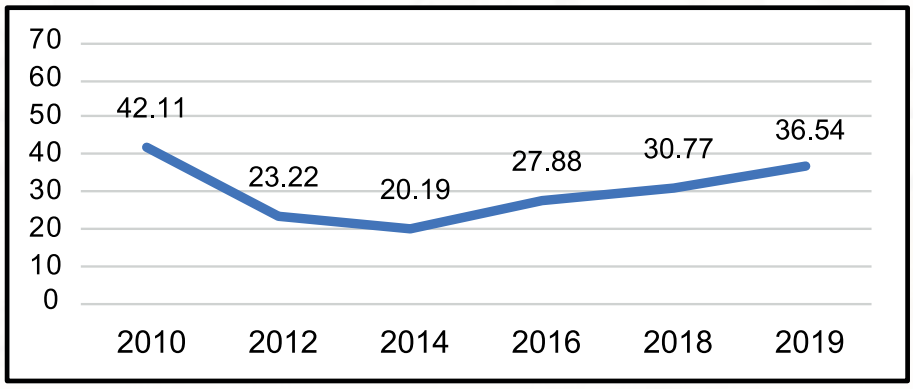

تطور نقاط مصر
فى مؤشر فعالية الحكومة
٢٠١٩ -٢٠٢٠

المصدر:
Worldwide Governance Indicators World Bank (Multiple Years).

لقد أثبتت العديد من الدراسات الإمبريقية الأثر الإيجابى للحوكمة وجودتها على النمو الاقتصادى (Saidi، et،al، 2015; Tarek and Ahmed، 2013)، كما أن فعالية المؤسسات الحكومية وكفاءتها تُسهم إلى درجة كبيرة فى الحد من الفقر(Handerson، et،al، 2003)، فتعتبر هذه المؤسسات هى الأساس فى تحقيق الرخاء والنمو، كما تساعد الحوكمة على تعزيز الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبى المباشر (Daude and Stein، 2001)، حيث إن تعزيز الحوكمة تسهم فى شعور المستثمر بالأمان، واتخاذ القرارات الاستثمارية الإيجابية (Aysan and M.K، 2006)، والمساهمة فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى (Njangang and Nawo، 2018).

وفى مصر؛ انعكست أهمية الحوكمة فى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والتى أفردت محور «الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية» باعتباره أحد المحاور الرئيسية التى تهدف الدولة المصرية إلى العمل عليها وتعزيزها، كما تبنت الدولة رؤية الإصلاح الإدارى، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى نسختها الثانية ٢٠١٩-٢٠٢٢، وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، إلا أنه لاتزال هناك مجموعة من التحديات التى تواجه تعزيز الحوكمة فى مصر، وتسعى هذه الورقة إلى إستعراض وضعية مصر فى المؤشرات الدولية والإقليمية للحوكمة، وأهم التوصيات التى من الممكن أن تسهم فى التغلب على التحديات المتعلقة بالحوكمة.

أولاً: وضع مصر فى المؤشرات الدولية للحوكمة

تحظى قضية الحوكمة باهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية؛ الأمر الذى انعكس فى صدور العديد من المؤشرات المتعلقة بالحوكمة من قبل هذه المؤسسات، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمنهجيات الخاصة بهذه المؤشرات؛ إلا أنها تمثل إحدى الأدوات الداعمة لاتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية أو القرارات المتعلقة بالمساعدات التنموية، وذلك وفقاً لأداء وتصنيف الدول فيها، وبالتالي؛ تعمل الدول على تحسين أدائها فى هذه المؤشرات لما سيعود بالنفع عليها، وهناك مجموعة من المؤشرات والتقارير التى تعتبر أساسية فيما يتعلق بالحوكمة مثل المؤشرات العالمية للحوكمة، والحكومة الإلكترونية والموازنة المفتوحة، ومؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية.

المؤشرات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد

هناك مجموعة من المؤشرات الدولية المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد بصورة عامة؛ فالمؤشرات العالمية للحوكمة التى تصدر عن البنك الدولى تتضمن ستة مؤشرات رئيسية هى فعالية الحكومة، والتحكم فى الفساد، وسيادة القانون، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسى، والمشاركة والمساءلة، وبالنظر إلى تطور أداء مصر فى مؤشر فعالية الحكومة الذى يعنى بجودة الخدمات العامة والموظفين العموميين، وجودة عملية إعداد وتنفيذ السياسات، ومصداقية الحكومة فى التزامها بتنفيذ تلك السياسات، نجد أن أفضل أداء كان فى عام ٢٠١٠ فقد وصل الترتيب المئوى إلى ٤٢,١١، وتراجع أداء الدولة المصرية بشدة فى عام ٢٠١٤ ليصل الترتيب المئوى إلى ٢٠,١٩، وذلك للظروف السياسية التى كانت تمر بها الدولة المصرية والتى ألقت بظلالها على أداء العديد من الجهات العامة والخاصة، ومنذ عام ٢٠١٥ بدأت مصر فى العودة مرة أخرى فى الارتفاع فى هذا المؤشر إلى أن وصل إلى أعلى معدلاته فى عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٤ ليصل الترتيب المئوى فى ٢٠١٩ إلى ٣٦,٥٤، وهو الأمر الذى يدل على عودة الدولة المصرية للتعافى من التراجع الشديد الذى شهدته،

> تحظى قضية الحوكمة باهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية؛ الأمر الذى انعكس فى صدور العديد من المؤشرات المتعلقة بالحوكمة من قبل هذه المؤسسات، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمنهجيات الخاصة بهذه المؤشرات؛ إلا أنها تمثل إحدى الأدوات الداعمة لاتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية أو القرارات المتعلقة بالمساعدات التنموية

وبالنسبة لمؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية؛ فمنذ عام ٢٠١٠ كان أقل أداء للدولة المصرية فى هذا المؤشر فى عام ٢٠١٣ والذى وصل إلى ٤٢,٤ نقطة، والذى من الممكن أن يرجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التى كانت تمر بها الدولة المصرية، ومنذ عام ٢٠١٤ بدأ المؤشر فى الارتفاع تدريجياً حتى وصل فى عام ٢٠١٧ إلى أفضل أداء للدولة المصرية حيث وصل إلى ٤٩,٩ نقطة؛ ولكن انخفض المؤشر مرة أخرى فى آخر تقرير صدر فى عام ٢٠٢٠، والذى يتضمن نقاط المؤشر لعام ٢٠١٩ ليصل إلى ٤٧,٤ نقطة.

وتمثل مكافحة الفساد أحد المبادئ الأساسية للحوكمة؛ ويُعد مؤشرا التحكم فى الفساد التابع لمؤشرات الحوكمة العالمية، ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن الشفافية

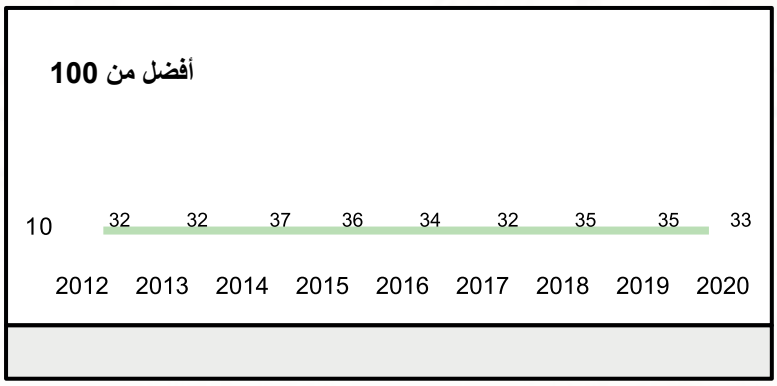

تطور نقاط مصر فى مؤشر مدركات الفساد الصادر عن الشفافية الدولية

المصدر:

Transparency International (Multiple Years)، Corruption Perception Index

الدولية أحد أهم المؤشرات المتعلقة بالفساد، وفيما يتعلق بمؤشر التحكم فى الفساد؛ فنجد أن أعلى تصنيف مئوى للمؤشر فى عام ٢٠١٧ بحوالى ٣٤,١٣ مقارنة بأقل تصنيف مئوى فى عام ٢٠١١ بنحو ٢٥,٥٩، ولقد حدث تراجع فى المؤشر فى عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢٧,٨٨ تصنيف مئوى، على الرغم من أن الدولة المصرية اتخذت العديد من السياسات والإجراءات للحد من معدلات الفساد، أما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن الشفافية الدولية فقد سجل فى العام ٢٠١٤ أعلى نقاط فى تاريخه بحوالى ٣٧ نقطة، بينما انخفض فى الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ ليصل إلى ٣٦ و٣٤ و٣٢ نقطة على التوالى، ثم بدأ فى الارتفاع مرة أخرى فى عامى ٢٠١٨ و٢٠١٩ ليصل عدد النقاط إلى ٣٥ نقطة لكل منهما، بينما عاد فى الانخفاض مرة أخرى فى عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣٣ نقطة.

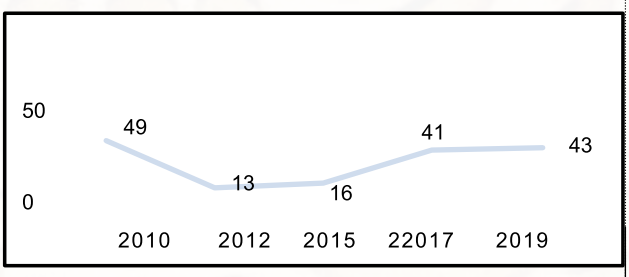

تطور نقاط مصر فى مؤشر الموازنة المفتوحة

المصدر:

International Budget Partnership (Multiple Years)، Open Budget Survey

المؤشرات المتعلقة بالشفافية

وبالنسبة للمؤشرات الدولية المتعلقة بالشفافية، فيمثل مؤشر الموازنة المفتوحة أحد أهم المؤشرات، وكما هو مبيّن، يحتل العام ٢٠١٠ أعلى النقاط التى حصلت عليها مصر بنحو ٤٩ نقطة، ثم تراجعت النقاط الخاصة بالمؤشر تراجعاً شديداً فى عامى ٢٠١٢ و٢٠١٥ لتصل مجموع النقاط إلى ١٣ و١٦ نقطة على التوالى، ولعلّ ذلك يرجع إلى الظروف السياسية التى كانت تمر بهما الدولة المصرية خلال هذين العامين، خاصة فى ظل غياب المجلس التشريعى الذى يمثل مكوناً رئيسياً من مكونات المؤشر، ثم حققت مصر ارتفاعاً ملحوظاً فى عامى ٢٠١٧ و٢٠١٩ وصل إلى ٤١ و٤٣ نقطة على التوالى، ويرجع هذا الارتفاع إلى الإصلاحات التى تم تنفيذها فيما يتعلق بنشر البيانات الخاصة بالموازنة العامة للدولة، حيث أصبحت أكثر شمولية وتفصيلاً، بالإضافة إلى وجود برلمان منتخب يمارس سلطاته الرقابية بجانب الأجهزة الوطنية المعنية بالرقابة الخارجية وعلى رأسها الجهاز المركزى للمحاسبات.

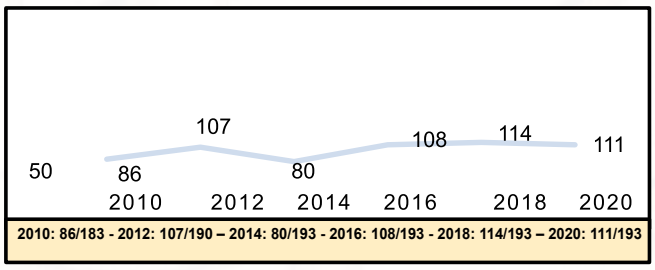

تطور نقاط مصر فى مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة

المصدر:

United Nations (Multiple Years) E-Government Survey

المؤشرات المتعلقة بالتحول الرقمي

يعكس مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة مدى استعداد وقدرة المؤسسات الوطنية لاستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى تقديم الخدمات العامة، إن أفضل تصنيف حصلت عليه مصر فى هذا المؤشر كان فى عام ٢٠١٤، حيث وصل إلى ٨٠ من ١٩٣ دولة، إلا أن التصنيف تراجع بشكل ملحوظ فى عامى ٢٠١٦ و٢٠١٨ حيث وصل تصنيف مصر إلى ١٠٨ و١١٤ من إجمالى ١٩٣ دولة على التوالى، إلا أن هناك تحسناً طفيفاً فى عام ٢٠٢٠ حيث وصل تصنيف مصر إلى ١١١ من إجمالى ١٩٣ دولة.

ثانياً: بعض التوصيات لتعزيز الحوكمة فى مصر

يوضح العرض السابق أن وضعية مصر فى مؤشرات الحوكمة تستوجب بذل المزيد من الجهد للتعامل مع التحديات التى تواجه التقدم فى مجال الحوكمة، والبناء

على السياسات التى إتخذتها الحكومة المصرية فى هذا الشأن، فعلى سبيل المثال؛ إن إصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٢٠١٦/٨١ ولائحته التنفيذية مثّل نقطة تحول رئيسية فى منظومة الإدارة العامة فى مصر، كما أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ وخطتها التنفيذية ساهمت إلى حد كبير فى تعزيز جهود مكافحة الفساد.

ولكن على الرغم من هذه الجهود إلا أن هناك عدة توصيات ستسهم بصورة كبيرة فى تعزيز الحوكمة، وتتمثل تلك التوصيات فى التالى:

إصدار القوانين الداعمة لعملية تعزيز الحوكمة مثل قانون حرية تداول المعلومات، وقانون حماية المبلغين والشهود اللذين يمثلان أحد الإصلاحيات الأساسية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعديل قانون الموازنة العامة للدولة ليعكس تبنى موازنة البرامج والأداء ويساهم فى فعالية الحكومة، وقانون التخطيط العام للدولة لما له من دور فى تحسين العملية التخطيطية على المستويين القومى والمحلى.

العمل على تبنى الإصلاحات اللازمة لتطوير النظام الإحصائى بما يتضمنه من تشريعات وقوانين لتواكب التطورات الحديثة فى النظم الإحصائية، والعمل على تعزيز نظم المتابعة والتقييم بما يضمن فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج التنموية المختلفة، ويأتى على رأس التشريعات المطلوب تبنيها ذلك الخاص بحرية تداول المعلومات.

تمكين الإدارة المحلية من خلال إعطاء سلطات أكبر للمحافظين والعاملين فى الإدارة المحلية حتى يتمكنوا من تلبية الاحتياجات المحلية، والعمل على زيادة الاستثمارات الموجهة للمحافظات لتقليص الفجوات التنموية، بالإضافة إلى الإسراع فى إصدار قانون الإدارة المحلية السابق ذكره ليتم انتخاب مجالس محلية تعمل على تعزيز المساءلة.

تعزيز التحول الرقمى من خلال تعزيز الاستثمار فى البنية التحتية والمعلوماتية، وتبنى القوانين الداعمة، وضمان الاستخدام الآمن للإنترنت، وتعزيز الاستثمار فى تقنيات إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعى، وزيادة الاستثمارات المتعلقة بالبحث والتطوير، والنظر لقضية التحول الرقمى باعتبارها جزءاً من إطار أكبر وهو الشمول الرقمى، أى يجب أن تنعكس جهود التحول الرقمى لضمان أن كافة الأفراد بما فيهم الأفراد الأكثر احتياجاً لديهم القدرة على الوصول إلى الخدمات الرقمية، وأن يكون لديهم المهارات اللازمة للتعامل مع هذا النوع من الخدمات واستخدامها بصورة يسيرة والاستفادة منها.

تعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد، من خلال نشر مبادئ الحوكمة ليس فقط فى الجهاز الإدارى للدولة، ولكن فى المجتمع أيضاً، وذلك من خلال تبنى البرامج التدريبية والتوعوية بالمشاركة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال دعم التنافسية وتقليص الممارسات الاحتكارية فى القطاعات المختلفة، وكذلك دعم أدوار المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والجمعيات الأهلية.

تعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد، من خلال نشر مبادئ الحوكمة ليس فقط فى الجهاز الإدارى للدولة، ولكن فى المجتمع أيضاً، وذلك من خلال تبنى البرامج التدريبية والتوعوية بالمشاركة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد.

قائمة المراجع

Aysan، Ahmet Faruk and M.K.، Nabil (2006)، Governance Institutions and Private Investment: An Application to the Middle East and North Africa، Bogazici University.

Daude، Christian and Stein، Ernesto (2001)، The Quality of Institutions and Foreign Direct Investment

Handerson، Jeffery، Hulme، David، Jaliilan، Hossein and Phillips، Richard (2003)، Bureaucratic Effects: Weberian State Structures and Poverty Reduction، CPRC Working Paper، No، 31،

Njangang، Henri and Nawo، Larissa (2018)، Relevance of governance quality on the effect of foreign direct investment on economic growth: new evidence from African countries، Munich Personal RePEc Archive.

Saidi، Hichem، Rachdi، Houssem and Mgadmi، Nidhal (2015)، Revisiting the Role of Governance and Institutions in the Impact of Financial Liberalization on Economic Growth using the PSTR Model.

Tarek، Ben Ali and Ahmed، Zidi (2013)، Governance and Economic Performance in Developing Countries: an Empirical Study، Journal of Economics Studies and Research، Vol، 2013،

Transparency International (Multiple Years)، Corruption Perception Index،

United Nations (Multiple Years)، E-Government Survey.

World Bank (Multiple Years)، Worldwide Governance Indicators.